

جمال فخر وأمام الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي في «تنزانيا»:

المشروع الإصلاحي للملك أرسى قواعد رصينة للحوكمة الرشيدة والتنمية الشاملة

الدعوة إلى تأييد بند البحرين الطارئ للأمن البحري لحماية مصالح مليارات البشر



أكد جمال محمد فخر، النائب الأول لرئيس مجلس الشورى، رئيس وفد الشريعة البرلمانية، أن المشروع الإصلاحي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، أرسى قواعد رصينة للحوكمة الرشيدة، من خلال بناء دولة المؤسسات والقانون، وتعزيز المشاركة الشعبية، وترسيخ أسس التنمية الشاملة، لتشكل هذه المبادئ مساراً وطنياً متكاملًا تواصل تطويره الممارسات الحكومية برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، عبر تعزيز الكفاءة والشفافية والاستدامة، وتسريع التحول الرقمي، والارتقاء بجودة الخدمات، بما يوسع فرص التنمية ويعزز تكافؤ الفرص للجميع.

وأضاف أن مملكة البحرين أولت اهتماماً متقدماً بتوظيف التكنولوجيا والابتكار في تطوير الأداء الحكومي والبرلماني، إدراكاً منها بأن مستقبل الحوكمة يرتبط بقدرة المؤسسات على توظيف التقنيات الحديثة بمسؤولية وكفاءة، وعملت على تطوير أطر لحوكمة النزاهة الاصطناعي، بما يضمن تعظيم فوائده، والحد من مخاطره، وتعزيز الشفافية والمساءلة في استخدماته، ليبقى الإنسان محور التطور وغايته الأساسية.

القضية الفلسطينية تبقى في صميم الضمير الإنساني.. والاضطرابات التي يشهدها العالم تزيد مسؤولية البرلمانات

وذلك عبر تشريعات مبنية على حقائق واضحة، ورقابة تضمن كفاءة الأداء، ومتابعة دقيقة لأثار السياسات، مع تعزيز الشفافية، وإشراك المجتمع من خلال الممارسات الديمقراطية والدستورية، وعبر ممثليه في المؤسسات التشريعية، في تحديد الأولويات وصياغة الحلول وتنفيذها.

وشدد فخر على أنه لا يمكن تجاوز الأسس التي تعزز الشمولية والثقة، حيث تكتمل بالعناية البالغة بإشراك وتمكين الشباب والمرأة والفئات الأقل تمثيلاً، لما لذلك من استتقرار في استقرار الدول واستدامة الديمقراطية وبناء مستقبل أفضل للجميع، مبيّناً أن الرسالة تبقى واضحة، بأننا نريد حوكمة تجعل الإنسان أساساً لكل القرارات، ومداراً لكل مسارات العمل والتطوير والتنمية، وأن يكون السلام والاستقرار للدول والشعوب، غاية للعمل السياسي والبرلماني.

واستقرار التجارة الدولية. وبين أنه الشريعة البرلمانية لمملكة البحرين تقدمت بطلب إدراج بند طارئ تحت عنوان: «ضمان حرية الملاحة والأمن البحري وتدفق التجارة الدولية عبر الممرات والمضائق البحرية وفقاً للقانون الدولي: دعوة إلى تحرك برلماني عاجل»، إذ يأتي هذا المقترح استجابة لظروف استثنائية تشهدها بعض أهم الممرات البحرية في العالم، وما يترتب عليها من مخاطر متزايدة تهدد حركة التجارة الدولية وأمن الطاقة واستقرار سلاسل الإمداد العالمية، وتنعكس آثارها بصورة مباشرة على اقتصادات الدول وشعوبها، ولا سيما الدول النامية والأكثر هشاشة.

ودعا البرلمانات الأعضاء إلى تأييد هذا البند الطارئ والتصويت لصالح إدراجه على جدول أعمال الجمعية، باعتبار أن هذه المبادرة لا تعبر عن مصلحة وطنية أو إقليمية ضيقة،

اليوم، فالاختبار الحقيقي للمؤسسات لا يكون في أوقات الرخاء، بل في قدرتها على إدارة الأزمات وحماية المجتمعات، وفي عالم تقاطع فيه النزاعات المسلحة مع الأزمات الإنسانية والاقتصادية والمناخية والتكنولوجية، تبرز الحاجة إلى حوكمة تعالج الأزمات وتحقق ركائز التنمية التي تؤدي إلى عالم يعيش فيه الإنسان بأمان واستقرار. واستشهد فخر بما تقدمه المنطقة الخليجية والعربية من مثال واضح على خطورة المشهد، حيث تعرضت دول ذات سيادة لاعتداءات عابرة للحدود، طالت أراضيها وأمن شعوبها، وهددت منشآتها الحيوية وممراتها البحرية بفعل الاعتداءات الإيرانية الأتمة، كما شهدنا في مضيق هرمز وباب المندب ممارسات خطيرة تمثلت في تعطيل الملاحة الدولية والاعتداء على السفن التجارية، في خرق صارخ للقانون الدولي ولقواعد حسن الجوار، بما يهدد أمن الطاقة العالمي

الحاجة إلى أن تتحول هذه المبادئ من نصوص ووثائق إلى نتائج ملموسة يراها الإنسان في دولنا على مستوى جودة وتأمين مستقبل أفضل، ويستشعر قيمة الحوكمة كممارسة يومية يعيشها ويلمس نتائجها.

وبيّن أن البرلمانيين يطرحون اليوم رؤية تؤمن بأن الحوكمة الرشيدة ليست مجموعة إجراءات تنظيمية، بل منظومة متكاملة تقوم على الثقة والكفاءة والمساءلة والشفرة، فنجاح المؤسسات لا يقاس بعدد اللوائح التي تصدرها، بل بقدرتها على تحسين حياة الناس، وتطوير السياسات، والاستجابة لتطلعات المجتمعات، فعندما يشعر الفرد أن المؤسسات تعمل لأجله وتستجيب لألوياته، تتحول الحوكمة إلى استقرار، ويتحول الاستقرار إلى تنمية مستدامة. وذكر أن الحديث عن الحوكمة الرشيدة لا يكتمل من دون التوقف أمام الأزمات المتلاحقة التي يشهدها عالمنا

جاء ذلك خلال الكلمة التي ألقاها، أمس (الأربعاء)، أمام الجمعية العامة 153 للاتحاد البرلماني الدولي المنعقد في جمهورية تنزانيا المتحدة خلال الفترة من 5 إلى 9 أكتوبر الجاري، وذلك بحضور وفد الشريعة البرلمانية لمملكة البحرين، والوفود البرلمانية المشاركة، حيث جاء عنوان المناقشة العامة: «تعزيز الحوكمة الرشيدة، وتمكين المجتمعات المحلية من خلال الشمولية والثقة وإتاحة الفرص للجميع».

وأشار فخر إلى أن العالم يمر بتحديات دقيقة تتطلب تعزيز التقارب، وترسيخ الاحترام المتبادل، وصون المؤسسات، وإعادة بناء ثقة الشعوب في جدوى العمل الجماعي المشترك، مستذكراً بأن انعقاد الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي يجسد قناعة متنامية بأن الحوكمة الرشيدة والشمولية والثقة تمثل ضرورة ملحة لاستقرار الدول وتعزيز قدرتها على التكيف مع عالم سريع التحول، مع أهمية

وفد «الشعبة البرلمانية» يبحث مع الأمين العام للجمعية البرلمانية

للفرنكوفونية مجالات التعاون البرلماني وتبادل الخبرات



التقى جمال محمد فخر النائب الأول لرئيس مجلس الشورى رئيس وفد الشريعة البرلمانية لمملكة البحرين أميليا لأكرافي الأمين العام البرلماني للجمعية البرلمانية للفرنكوفونية، وذلك على هامش أعمال الجمعية العامة للـ153 للاتحاد البرلماني الدولي، المنعقد في مدينة أروشا بجمهورية تنزانيا الاتحادية خلال الفترة من 5 إلى 9 أكتوبر الجاري.

وجرى خلال اللقاء استعراض مجالات التعاون البرلماني، وبحث فرص تطوير التواصل وتبادل الخبرات والتجارب في المجالات التشريعية، بما يسهم في الاستفادة من الممارسات البرلمانية المتقدمة، وتعزيز نقلة التواصل بين الشريعة البرلمانية لمملكة البحرين والجمعية

على هامش أعمال الاتحاد البرلماني الدولي في تنزانيا..

النائب السلوم يلتقي بالوفد البرلماني التركي لدعم التعاون البرلماني المشترك



تحول الجمعية البرلمانية الأسبوعية إلى الاتحاد البرلماني الآسيوي، لتطوير منظومة ومنهجية العمل، بما يواكب التطلعات البرلمانية، والتوجهات الدولية.

كما تم بحث فتح باب الترشح لمنصب الأمين العام الجديد للجمعية البرلمانية الآسيوية بعد خلو المقعد لانتهاء فترة الأمين العام الحالي.

التقى النائب أحمد صباح السلوم ممثل دولة الرئاسة للجمعية البرلمانية الآسيوية مع النائب أسومان أردوغان رئيسة المجموعة البرلمانية التركية، وذلك على هامش أعمال الجمعية العامة للـ153 للاتحاد البرلماني الدولي، التي تعقد في مدينة أروشا بجمهورية تنزانيا الاتحادية، خلال الفترة من 5 إلى 9 أكتوبر الجاري.

وخلال اللقاء تم بحث سبل دعم التعاون المشترك، وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة بين الجانبين في القطاع البرلماني، ومقترح

الدولية.

حضر اللقاء هالة رمزي فايز عضو مجلس الشورى نائب رئيس وفد الشريعة البرلمانية والنائب حسن إبراهيم حسن.

المحافل البرلمانية الدولية، ويدعم جهود الدبلوماسية البرلمانية في بناء جسور التواصل وتبادل الرؤى والخبرات حول مختلف القضايا المطروحة على الأجندة البرلمانية

البرلمانية للفرنكوفونية.

وتتسأل اللقاء أهمية مواصلة التنسيق والتشاور بشأن القضايا والموضوعات ذات الاهتمام المشترك، بما يعزز حضور البرلمانات في

رئيسا النواب والشورى: منتدى ومعرض «صنع في الخليج» يعمق الشراكات الخليجية

والصناعية والاستثمارية، إلى جانب القيادات الاقتصادية والصناعية والحكومية، مؤكداً أن منتدى ومعرض «صنع في الخليج» يعد محطة مهمة لإيجاد الفرص الواعدة، وبناء شراكات متعددة بين مختلف المؤسسات، وتبادل الخبرات والتجارب، بما يسهم في استدامة نهضة الأسواق الخليجية، وتحقيق المزيد من التنمية والتطور للدول والشعوب الخليجية الشقيقة.

وأثنى رئيس مجلس الشورى على ما يتضمنه المنتدى والمعرض من حلقات وجلسات نقاشية قيّمة، تتناول عدداً من الموضوعات والمحاو المهمة، من خلال مشاركة متحدثين وخبرات في مختلف المجالات، مشيداً بمعاليه بالجهود التي بذلتها وزارة الصناعة والتجارة في تنظيم المنتدى والمعرض، وحرصها على استقطاب الشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية في الدول

للتكامل والتعاون والتنسيق المشترك بين جميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ترسيخاً لأواصر الأخوة والعلاقات المتجددة بين دول المجلس، وما يربطها من وشائج المحبة والمودة.

وأشاد رئيس مجلس الشورى باهتمام ومؤازرة ومساندة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وما يوليه من حرص على صوغ البرامج والمبادرات الحكومية والسياسات الداعمة لتعزيز مجالات التعاون والتكامل الاقتصادي والتجاري والصناعي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بما يعزز التنافسية والابتكار والتطور في شتى القطاعات الصناعية والتجارية والاستثمارية في دول الخليج.

ونوه رئيس مجلس الشورى بحضور ومشاركة العشرات من المؤسسات الحكومية والشركات التجارية

أن فعاليات منتدى ومعرض «صنع في الخليج 2026»، الذي يقام في مملكة البحرين برعاية سامية من لدن حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، وبمباركة أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تسهم في تعميق وترسيخ الشراكات الخليجية، وتفتح الأفاق أمام المصانع والشركات والمؤسسات التجارية والصناعية لتوسيع مجالات التعاون والابتكار الصناعي والتجاري، وتعزيز مسارات التنمية والأزدهار والنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون.

وأشار رئيس مجلس الشورى إلى أنَّ إقامة منتدى ومعرض «صنع في الخليج» لأول مرة، على أرض مملكة البحرين، تؤكد مكانة مملكة البحرين وما تتمتع به من موقع ومركز تجاري واستراتيجي، معرباً عن الفخر والاعتزاز بما يوليه جلالة الملك المعظم من دعم ومساندة

ومعرض «صُنْع في الخليج 2026»، الذي أقيم برعاية حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المعظم، أن ما تحقق من مكتسبات وإنجازات خليجية مستدامة هو ثمرة الرؤية المشتركة والسياسات المؤخدة، والأولويات الحيوية في إرساء الأمن الخليجي، مشيراً إلى أن هذا المعرض المهم في نسخته الأولى خليجياً وتحضنه مملكة البحرين يشكل نقلة نوعية في مسار العمل الخليجي المشترك بتطلعاته وغاياته.

ولفت إلى أن دعم تطوير العلاقات الاستراتيجية بين الدول الخليجية الشقيقة يعد أولوية برلمانية لدى مجلس النواب بمملكة البحرين. وجميع المجالس التشريعية الخليجية، معرباً رئيس مجلس النواب عن خالص تمنياته بنجاح منتدى ومعرض «صُنْع في الخليج 2026»، بما يحقق تعزيز منظومة العمل الخليجي المشترك.

كما أكد علي بن صالح الصالح رئيس مجلس الشورى

أشاد أحمد بن سلمان المسلم رئيس مجلس النواب بما حققته مسيرة العمل الخليجي المشترك من الإنجازات النوعية، في ظل ما تحظى به من دعم قادة دول مجلس التعاون الخليجي، مؤكداً أن مملكة البحرين، بقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، تواصل دعم كل الجهود والمبادرات الرامية إلى تعزيز التكامل المشترك، والدفع بمسارات التنمية والأزدهار نحو آفاق أرحب، منمنا حرص واهتمام صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء بمواصلة تطوير مسيرة العمل الخليجي في مختلف القطاعات والمسارات، ولا سيما القطاعين التجاري والصناعي، بما يحقق الأهداف والتطلعات الخليجية المشتركة المنشودة، وبما يصب في مصلحة وتقدم الشعوب الخليجية الشقيقة.

وأضاف بمناسبة استضافة مملكة البحرين منتدى